SwitchMed في مصر

المشتريات العامة المستدامة في مصر

تعد المشتريات العامة المستدامة إحدى أولويات خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في مصر، كما وضعت وزارة التخطيط استراتيجية التنمية المستدامة لمصر حتى عام 2030. يهدف المشروع إلى الإشارة إلى أهمية القطاع العام والحكومة في خلق العرض والطلب من وعلى الأسواق المحلية للمنتجات الخضراء والمستدامة. ومن خلال العمل كنموذج يحتذى به في إنشاء آلية لشراء السلع والخدمات المستدامة، يمكن التأثير بشكل مباشر وغير مباشر على أصحاب المصلحة الآخرين في السوق للانضمام إلى تعزيز الشراء والمشتريات المستدامين. تم تطوير العديد من الأنشطة في مصر للسماح للبلد بالمضي قدمًا في تعزيز ممارسات المشتريات العامة المستدامة وتعزيز الانتقال من خلال إجراءات وأدوات ملموسة.

في إطار برنامج SwitchMed الممول من الاتحاد الأوروبي، تعاونت وزارة البيئة في مصر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، لتطوير عدد من الأدوات والمنهجيات لتعزيز المشتريات العامة المستدامة في مصر.

"مبادئ توجيهية للمشتريات العامة المستدامة للممارسين باللغة العربية"

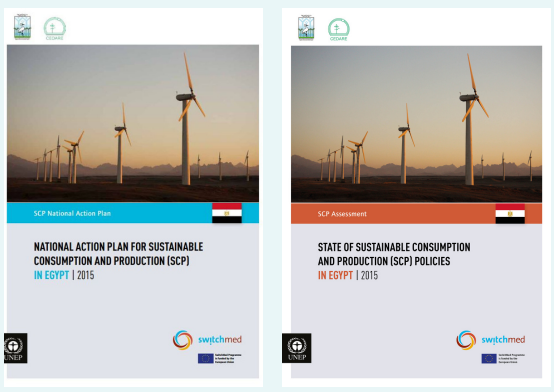

عند الانتهاء من **دراسة تقييم المشتريات العامة المستدامة**، اقترحت الحكومة تغييرات الدليل الوطني للمشتريات العامة المستدامة والذي يقدم مجموعة من التوصيات التي تحدد الأدوار والمهام الواضحة وتم استخدامها في ورش العمل والطاولات المستديرة الوطنية للمشتريات العامة المستدامة والدورات التدريبية بمشاركة لأكثر من 100 ممارس ومسؤول حكومي. وتعمل مصر على إعداد قانون جديد للمشتريات العامة، كما أن عمل SwitchMed بشأن المشتريات العامة المستدامة يغذي هذه العملية.

في دراسة الحالة للتقييم، كشفت عن بعض المبادرات الوطنية المعتمدة لتعزيز المشتريات العامة المستدامة مثل التحول من النفط إلى الغاز الطبيعي للمركبات الحكومية وشراء سيارات الأجرة وإدخال مصابيح صمام ثنائي باعث للضوء (LED) في المباني الحكومية المصرية.

تم وضع خطة عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (SDG12.1) في مصر من خلال عمليات معترف بها وطنيا شارك فيها أصحاب المصلحة المتعددين والتي تركز على التنمية المجتمعية المتكاملة وتطبيقات الطاقة المستدامة وإدارة النفايات الصلبة. يجري تنفيذ الخطة من خلال مشاريع ومبادرات مختارة.

100 ممارس تم تدريبهم

6938 مليون طن خفضت

2793 طنًا من الوقود

80,000 مصباح

22 مشروعًا تجريبيًا، استبدال

برنامج SwitchMed ممول من الاتحاد الأوروبي

SwitchMed في مصر

تحويل المركبات الحكومية وسيارات الأجرة إلى الغاز الطبيعي: كان تحويل المركبات الحكومية إلى الغاز الطبيعي تدريجياً. وقد تم إدخاله لأول مرة في عام 2008 في عدد محدود من المركبات التي كانت تستهلك كميات كبيرة جدًا من البنزين. من ثم، اتخذ رئيس الوزراء قرارا بتحويل جميع المركبات الحكومية إلى الغاز الطبيعي في محاولة لخفض النفقات والانتفال إلى المشتريات العامة. وبناء على ذلك، تنص شروط ومواصفات شراء جميع المركبات الوطنية بوضوح على أنها يجب أن تستهلك الغاز الطبيعي وقد مهدت هذه الممارسات الطريق لمشتريات عامة مستدامة في مصر تحترم البيئة والوضع الاقتصادي للبلد. وانطلاقاً من نجاح هذا المشروع، تبنت وزارة المالية مبادرة أخرى تتعلق بتجديد سيارات الأجرة القديمة وتحويلها إلى الغاز الطبيعي أيضاً.

إدخال مصابيح الليد: في محاولة لتقليل التكاليف الاستثمارية الضخمة لتنفيذ مولدات الكهرباء وتقليل استهلاك الوقود، أدخلت وزارة الكهرباء برامج جديدة لتشجيع تحول السوق المصري نحو مصابيح الليد. في إطار استراتيجية وزارة الكهرباء لتحسين جودة الطاقة وتقليل استهلاكها، تبنى قطاع الكهرباء العديد من المبادرات، مثل:

- توزيع 9.5 مليون مصباح ليد لإضاءة المنازل.
- تطبيق ضوابط الحد من استهلاك الطاقة في 28230 مبنى حكومي.
- إطلاق حملة إعلامية للتوعية معنية بكفاءة الطاقة.

نفذت وزارة الكهرباء 22 مشروعاً تجريبيًا لتعزيز أنظمة الإضاءة في مختلف المباني في محاولة لاختبار الجدوى الفنية والاقتصادية. وبناء على ذلك، تم استبدال 000 80 مصباح تقليدي بمصابيح ليد. وأدى ذلك إلى توفير 12 مليون كيلوواط ساعة في السنة. بالإضافة إلى ذلك، وفرت المشاريع التجريبية 2793 طنا من الوقود وخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بـ 6938 مليون طن.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال: وزارة البيئة في مصر heba_shrawy@yahoo.co :
سيداري: hallam@cedare.int ; برنامج الأمم المتحدة للبيئة: luc.reuter@un.org

ويساعد برنامج SwitchMed الذي يموله الاتحاد الأوروبي ثمانية بلدان في جنوب البحر الأبيض المتوسط على التحول إلى أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج، ويدعم أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين في تحقيق اقتصادات منتجة ودائرية ومتقاسمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

www.switchmed.eu

برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتشجع على التنفيذ المتسق للبعد البيئي للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعمل كمدافع موثوق عن البيئة العالمية.